



القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجوالة

للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية



الصيغة الرسمية لهذا القانون
هي تلك المنشورة في الجريدة الرسمية
تم إعداد هذه الصيغة لأغراض توثيقية



Council of Ministers of Morocco
مجلس الوزراء



مجلس الوزراء

**ظهير شريف رقم 1.08.56 صادر في 17 من جمادى الأولى
1429 (23 ماي 2008) بتنفيذ القانون رقم 25.06 المتعلق
بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية
والمنتجات الفلاحية والبحرية¹**

كما تم تعديله بـ:

- القانون رقم 51.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.81 بتاريخ 17 من شوال 1440 (21 يونيو 2019) القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية؛ الجريدة الرسمية عدد 6792 بتاريخ فاتح ذي القعدة 1440 (4 يوليو 2019)، ص 4796.

1- الجريدة الرسمية عدد 5639 بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1429 (16 يونيو 2008)، ص 1370.

**ظهير شريف رقم 1.08.56 صادر في 17 من جمادى الأولى
1429 (23 ماي 2008) بتنفيذ القانون رقم 25.06 المتعلق
بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات
الزراعية والبحرية**

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف – بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 26 و 58 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 25.06 المتعلق
بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والبحرية، كما وافق
عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين .

وحرر بالدار البيضاء في 17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008).

وقعه بالعطف: الوزير الأول،

قانون رقم 25.06 يتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة

للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية

الباب الأول: مقتضيات عامة

المادة 21

يهدف هذا القانون إلى:

- 1- الحفاظ على تنوع المنتجات الفلاحية والثورة السمكية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بهما وذلك بالاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها وتقييمها؛
- 2- تشجيع تنمية السلسلتين الفلاحية والبحرية من خلال تثمين المواصفات المرتبطة بالأرض أو مميزات المواقع البحرية حيث تصطاد وتربي الأسماك والأنواع البحرية الأخرى وكذا طرق الإنتاج والمهارات البشرية المتعلقة بها؛
- 3- الرفع من جودة المنتجات الفلاحية والبحرية والمساهمة في تحسين مستوى المداخل المترتبة عن تثمينها لصالح مختلف الفاعلين المحليين المتدخلين في تهيئة المنتجات المذكورة؛
- 4- تعزيز إعلام المستهلكين.

ولهذا الغرض، يحدد القانون شروط الاعتراف بالعلامات المميزة لمنشأ المنتجات الفلاحية والبحرية والمواد الغذائية وجودتها ومنحها واستعمالها وحمايتها وكذا الالتزامات والمسؤوليات المفروضة على الذين يريدون الاستفادة من هذه العلامات المميزة.

2- تم تغيير وتنميط المادة 1 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.81 بتاريخ 17 من شوال 1440 (21 يونيو 2019) القاضي بتغيير وتنميط القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية؛ الجريدة الرسمية عدد 6792 بتاريخ فاتح ذي القعدة 1440 (4 يوليو 2019)، ص 4796.

تعتبر علامة الجودة الفلاحية وعلامة الجودة البحرية والبيان الجغرافي وتسمية المنشأ هي العلامات المميزة للمنشأ والجودة.

المادة 32

يقصد، حسب مدلول هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، بما يلي:

- ❖ علامة الجودة الفلاحية أو علامة الجودة البحرية: الاعتراف بأن المنتج الفلاحي أو البحري يتوفر على مجموعة من الميزات والمواصفات الخاصة التي تخول له مستوى عال من الجودة يفوق المنتجات المماثلة له وذلك بفضل شروط إنتاجه وصنعه ومنشئه الجغرافي عند الاقتضاء؛
- ❖ البيان الجغرافي: التسمية التي تمكن من التعرف على منتج كمنتج ينحدر من إقليم أو جهة أو موقع محلي عندما تعزى جودة هذا المنتج أو سمعته أو كل ميزة أخرى محددة له، بصورة أساسية، إلى هذا المنشأ الجغرافي ويكون إنتاجه و/ أو تحويله و/ أو تهيئته قد تم داخل الموقع الجغرافي المحدد؛
- ❖ تسمية المنشأ: التسمية الجغرافية التي تطلق على جهة أو مكان معين وفي بعض الحالات الاستثنائية تطلق على بلد وتستعمل لتعيين منتج يكون متأسلاً منه وتعزى جودته أو سمعته أو مميزات الأخرى بصورة حصرية أو أساسية إلى الوسط الجغرافي الذي يشتمل على عوامل بشرية وعوامل طبيعية ويكون إنتاجه وتحويله وتهيئته قد تم داخل الموقع الجغرافي المحدد؛
- ❖ منتج بحري: كل صنف بيولوجي بحري حيواني أو نباتي، يتم قبضه أو صيده أو التقاطه أو جمعه من البحر أو من الساحل أو يتم الحصول عليه من خلال تربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 3

تعتبر أيضاً بمثابة بيانات جغرافية أو تسميات المنشأ:

(أ) التسميات التقليدية، جغرافية كانت أم لا، تشير إلى منتج متأسل من جهة أو مكان معين والتي تستجيب للشروط المحددة في التعريف المذكور أعلاه" البيان الجغرافي" أو "تسمية المنشأ"؛

(ب) بعض التسميات الجغرافية التي تتأى فيها المواد الأولية للمنتجات المعنية من موقع جغرافي أوسع أو مختلف عن مكان التحويل، بشرط أن يكون مكان إنتاج المواد الأولية قد حدد سابقاً، وأنه قد تم الاعتراف من طرف السلطة الحكومية المختصة بالشروط الخاصة لإنتاج المواد الأولية المذكورة وأن عمليات المراقبة المنتظمة قد أجريت وفق مقتضيات هذا القانون.

3- تم تغيير وتنظيم المادة 2 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

المادة 4

لا يمكن الاعتراف كبيان جغرافي أو كتسمية المنشأ بما يلي:

- أ- اسم في نزاع مع اسم صنف نباتي أو حيواني والذي يمكن أن يوقع المستهلك في الغلط بالنسبة للمنشأ الحقيقي للمنتج؛
- ب- تسمية تصير عامة (**generic**) نظرا للاستعمال المستمر لها تطلق على اسم منتج أصبح شائعا لارتباطه بموقعه أو منطقة منشئه؛
- ج- تسمية مجانية أو تصبح مجانية لتسمية منشورة للعموم. غير أنه، يمكن الاعتراف بالتسمية المجانية إذا كانت تسمية تقليدية.

المادة 45

يطبق هذا القانون على:

- 1- المنتجات الطرية الفلاحية أو البحرية ومنتجات الصيد وتربية الأحياء بالمياه البرية أو البحرية ومواد القنص والالتقاط أو جني الأصناف المتوحشة، وكذا المواد المستخلصة من الحيوانات كالحليب والعسل والمعروضة للبيع على طبيعتها، دون استعمال الأنظمة الخاصة للتهيء لحفظها ما عدا التبريد؛
 - 2- المواد الغذائية ذات الأصل النباتي أو الحيواني القابلة للاستهلاك من طرف الإنسان والتي كانت قد هيئت أو حفظت أو تعرضت لتحويل بأي طريقة كانت؛
 - 3- بعض المنتجات المشار إليها في البند (1) أعلاه والتي تستعمل لأغراض غير غذائية، لا سيما في مواد التجميل وفي المواد العطرية والطبية.
- وتسمى هذه الفئات الثلاث بعده "منتج".

المادة 6

لا تطبق مقتضيات هذا القانون على المنتجات المتعلقة بقطاع الخمور ولا على المشروبات الروحية، باستثناء مادة الخل وعنب المائدة.

الباب الثاني: الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة

المادة 7

يعترف بعلامة الجودة الفلاحية وعلامة الجودة البحرية والبيان الجغرافي وتسمية المنشأ المحصل عليها أو المحولة أو هما معا حسب الشروط المحددة في دفتر للتحميلات. ويحدد مضمون دفتر التحميلات وكيفية المصادقة عليه طبقا لمقتضيات هذا القانون.

4- تم تغيير وتنظيم المواد 5 و7 و8 و9 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

وتصبح علامة الجودة الفلاحية وعلامة الجودة البحرية والبيان الجغرافي وتسمية المنشأ محمية بعد نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة 8

يقدم طلب الاعتراف بعلامة الجودة الفلاحية أو علامة الجودة البحرية أو البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ مصحوبا بمشروع دفتر التحملات إلى السلطة الحكومية المختصة وفق الشكليات التنظيمية⁵، من طرف المنتجين و/ أو المحولين المنظمين، طبقا للتشريع الجاري به العمل في إطار جمعيات أو تعاونيات أو كل هيئة مهنية أخرى أو من طرف الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية المعنية.

ويمكن لكل شخص آخر ذاتي أو معنوي معني بالبيان الجغرافي أو تسمية المنشأ أن ينضم إلى الطلب المقدم.

غير أنه وخلافا لمقتضيات الفقرة الأولى أعلاه، يمكن لكل شخص ذاتي أو معنوي منتج أو محول معني بالأمر أن يقدم، بصفة فردية، طلب الاعتراف بعلامة الجودة الفلاحية وعلامة الجودة البحرية.

المادة 9

يتكون مشروع دفتر التحملات خاصة من العناصر التالية:

(أ) بالنسبة لعلامات الجودة الفلاحية وعلامات الجودة البحرية:

1- عناصر تعريف المنتج خاصة المتعلقة بالمواصفات الأساسية الفيزيائية والكيميائية والميكروبيولوجية و/ أو المواصفات المتعلقة بالمذاق والرائحة للمنتج؛

5- أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.08.403 بتاريخ 6 ذي الحجة 1429 (5 ديسمبر 2008) الخاص بتطبيق القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية؛ الجريدة الرسمية عدد 5694 بتاريخ 26 ذي الحجة 1429 (25 دجنبر 2008)، ص 4496.

المادة الأولى

" يوضع طلب الاعتراف بعلامة مميزة للمنشأ والجودة المحدد في المادة 8 من القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.56 الصادر في 17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008) المشار إليه ، مصحوبا بدفتر التحملات المكون طبقا لأحكام المادة 9 من القانون المذكور وبجدازة تركيبية للملف ، لدى السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة التي تحدد الهيئة المكلفة بدراسة ملف الطلب.

ترسل الملفات المطابقة لمقتضيات القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه للجنة الوطنية للعلامة المميزة للمنشأ والجودة المنصوص إليها في المادة 17 من هذا القانون لإبداء رأيها فيها في أجل لا يتعدى شهرا واحدا ابتداء من تاريخ تسليم الملف.

في حالة ما إذا كان الملف غير كامل، فإن الطالب مدعو لتقديم الوثائق الناقصة أو تغيير طلبه في أجل أقصاه ستون (60) يوما ابتداء من تاريخ توصل المعني بالأمر بهذا الإشعار. في حالة نهاية هذا الأجل، وإذا كان الملف غير كامل، فإنه يعاد إرساله إلى طالبه.

يمكن للطالب في أي وقت سحب طلبه مع تبليغ قراره للسلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة."

2- المواصفات الخاصة والمعايير المميزة التي يجب أن يستجيب إليها المنتج للحصول على مستوى عال من الجودة، أعلى من مستوى المنتجات المماثلة، وخاصة الشروط والمنهجيات أو الوسائل المستعملة للحصول على هذه المواصفات الأساسية لهذا المنتج أو لإنتاجه أو تحويله.

(ب) بالنسبة للبيان الجغرافي وتسمية المنشأ:

- 1 - اسم المنتج مع إشارة إلى البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ المرغوب فيهما؛
 - 2- تحديد الموقع الجغرافي المعني، باعتباره موقعا يشمل مجموعة من الجماعات أو أجزاء الجماعات الموجودة داخل هذا الموقع؛
 - 3- العناصر التي تثبت بأن منشأ المنتج ينتمي إلى الموقع الجغرافي المعني؛
 - 4- العناصر التي تثبت الارتباط الكائن بين جودة ومواصفات المنتج والمنشأ الجغرافي؛
 - 5- وصف المنتج يتضمن وصفا للمواد الأولية، وعند الاقتضاء، المواصفات الأساسية الفيزيائية والكيميائية والميكروبيولوجية و/ أو المواصفات المتعلقة بالمذاق والرائحة للمنتج؛
 - 6- وصف طريقة الحصول على هذا المنتج، وعند الاقتضاء، الطرق المحلية، القانونية والثابتة؛
 - 7- مرجعيات التعريف بهيئة أو هيئات المصادقة والمراقبة المنصوص عليها في المادة 20 من هذا القانون؛
 - 8- العناصر المميزة للتعريف المرتبطة بالعلونة بالنسبة للمنتج المعني؛
 - 9- الالتزام بمسك سجلات معدة لتسهيل مراقبة مدى احترام شروط المصادقة على المنتجات، بالنسبة لكل شخص متدخل في إنتاجها و/أو تحويلها و/أو توضيها؛
 - 10- برنامج المراقبة الذي يجب أن يتبع من طرف هيئات المصادقة والمراقبة؛
 - 11- كل الشروط الأخرى التي يجب احترامها وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، خصوصا المتطلبات الصحية للنظافة والجودة الجاري بها العمل الخاصة بالمنتج المعني.
- لا يمكن للموقع الجغرافي أن يندرج ضمن المواصفات الأساسية والمعايير المميزة المعرفة لعلامات الجودة الفلاحية أو لعلامات الجودة البحرية إلا إذا كان البيان الجغرافي محميا ومعترفا به مسبقا.
- غير أنه، يمكن لعلامة الجودة الفلاحية أو لعلامة للجودة البحرية أن تتضمن علامة لبيان جغرافي عندما يكون البيان الجغرافي عاما.

المادة 10⁶

تقوم السلطة الحكومية المختصة بالاعتراف بعلامة الجودة الفلاحية أو علامة للجودة البحرية أو البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ والمصادقة على دفاتر التحملات بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية المنصوص عليها في المادة 17 من هذا القانون.

ويتم إبداء الرأي المذكور طبقاً للشكليات التنظيمية⁷ داخل أجل ثمانية أشهر ابتداء من تاريخ إحالة الأمر إلى اللجنة الوطنية.

بعد انصرام الأجل المذكور وفي غياب جواب من طرف اللجنة الوطنية، يعتبر أن هذه الأخيرة أبدت رأيها بالموافقة.

المادة 11

فيما يخص البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ، تقوم اللجنة الوطنية بإشهار واسع لطلب الاعتراف⁸ من خلال نشره في جريدتين وطنيتين على الأقل فور توصلها به.

6- تم تغيير وتتميم المادة 10 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

7- أنظر المادة 2 من المرسوم رقم 2.08.403، السالف الذكر.

المادة 2

" يجب على اللجنة الوطنية، فور التوصل بملف الطلب، مع التقيد بالأجال المنصوص عليها في المادة 10 من القانون رقم 25.06 المشار إليه، أن :

- أ. تتكلف بالإشهار اللازم في الحالات المحددة في المادة 11 من هذا القانون؛
- ب. تقوم بفحص دفتر التحملات المصحوب بالطلب وتبدي رأيها مع المصادقة المحتملة لهذا الدفتر، وتقوم بنفس الشيء في حالة تغيير دفتر التحملات المصادق عليه ؛
- ج. تتلقى وتدرس إقرارات التعرض في الحالات التي يكون فيها الطلب خاصاً بالبيان الجغرافي أو تسمية المنشأ؛
- د. تدلي برأيها فيما يخص برأيها فيما يخص منح العلامة المميزة للمنشأ والجودة المطلوبة."

8- أنظر المادة 13 من المرسوم رقم 2.08.403، السالف الذكر.

المادة 13

" يحدد الوزير المكلف بالفلاحة :

- نماذج لكيفية إنشاء طلبات الاعتراف بالعلامة المميزة للمنشأ والجودة؛
- الشكل الذي يتم من خلاله إشهار الطلب المنصوص عليه في المادة 11 من القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه؛
- أشكال وكيفيات وضع شهادات الاعتراض المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه ؛
- شكل دفتر التسجيلات المنصوص عليه في المادة 15 من القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه وكيفيات مسكه؛
- الأشكال والكيفيات التي تتم من خلالها وضع طلب المصادقة من طرف المنتجين والمحولين الراغبين من الاستفادة من علامة مميزة للمنشأ والجودة المنصوص عليها في المادة 20 من القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه؛
- كيفيات منح وحذف وسحب اعتماد الهيئات المصادقة والمراقبة المنصوص عليها في المادة 23 من القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه؛

ويتحمل طالب الاعتراف بالبيان الجغرافي أو تسمية المنشأ نفقات النشر.

المادة 12

يمكن نشر طلب الاعتراف بالبيان الجغرافي أو تسمية المنشأ، المشار إليه في المادة 11 أعلاه، اللجنة الوطنية مما يلي:

1. إحصاء المستعملين، بالنسبة لمنتوج مماثل، لاسم محتمل للبيان الجغرافي أو تسمية المنشأ، والذين يكونون متواجدين خارج الموقع الجغرافي المحمي بالنسبة للبيان أو المنشأ المحتمل. ويتوفر هؤلاء المستعملين المحتملون على أجل شهرين (2) ابتداء من تاريخ النشر المنصوص عليه في المادة 11 أعلاه، للتعريف بأنفسهم لدى اللجنة الوطنية وإخبارها بالشروط التي تم بموجبها استعمال البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ، موضوع الطلب، للمنتوجات المماثلة؛

2. تجميع، داخل أجل شهرين، ابتداء من تاريخ النشر المنصوص عليه في المادة 11 أعلاه، إقرارات التعرض على الاعتراف بالبيان الجغرافي أو بتسمية المنشأ، لكل شخص ذاتي أو معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص، له مصلحة مشروعة في عدم الاعتراف المذكور.

وتقبل وحدها إقرارات التعرض المعدة وفق الشكليات التنظيمية⁹ التي تثبت أن:

(أ) البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ موضوع طلب الاعتراف، لا يستجيب للشروط المنصوص عليها في المادتين 2 و3 من هذا القانون؛

(ب) تكون التسمية المطلوب في نزاع مع صنف نباتي أو حيواني، أو أن تكون تسمية عامة أو مجانسة للتسمية المنشورة.

وتأخذ اللجنة الوطنية بعين الاعتبار المعلومات المستقاة لإبداء رأيها.

-
- الشروط التي يجب أن تتوفر في هيئة المصادقة والمراقبة من ناحية المؤهلات التقنية والكفاءة البشرية والمادية طبقا لمقتضيات المادة 24 من القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه؛
 - الأشكال والكيفيات التي من خلالها يمكن للمنتج أو المحول الذي رفضت له هيئة المصادقة والمراقبة المصادقة على منتوجه، تقديم شكايته لدى السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة وذلك لإعادة دراسة ملفه طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه؛
 - الأشكال وكيفيات منح وحذف وسحب المصادقة."

9- أنظر المادة 3 من المرسوم رقم 2.08.403، السالف الذكر.

المادة 3

" في حالة ما إذا كان إقرار التعرض مقبولا وفقا لمقتضيات المادة 12 من القانون رقم 25.06، تعد اللجنة تقريرا في هذا الشأن وترفقه برأيها حول هذا الطلب."

المادة 1013

يمكن لكل مستفيد من علامة الجودة الفلاحية أو علامة الجودة البحرية أو بيان جغرافي محمي أو تسمية منشأ محمية، أن يطلب التعديل المناسب في دفتر التحملات، خاصة للأخذ بعين الاعتبار تطور المفاهيم التقنية أو العلمية كما يمكن لكل مستفيد كذلك أن يطلب مراجعة الحدود الجغرافية بالنسبة لبيان جغرافي محمي أو تسمية منشأ محمية.

ويدرس الطلب المقدم للسلطة الحكومية المختصة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه.

المادة 1114

تنشر السلطة الحكومية المختصة في الجريدة الرسمية قرارات الاعتراف بعلامة الجودة الفلاحية وعلامة الجودة البحرية، البيان الجغرافي وتسمية المنشأ والمصادقة على دفاتر التحملات وكذا التعديلات التي أدخلت عليها.

عندما يتعلق الأمر بقرار الاعتراف بالبيان الجغرافي أو تسمية المنشأ، تتم الإشارة في هذا القرار للموقع الجغرافي موضوع البيان أو التسمية وكذا الشروط الأساسية للإنتاج المنصوص عليها في دفتر التحملات وتدابير المراقبة المقررة.

المادة 1215

تمسك السلطة الحكومية المختصة سجلات مفتوحة ومحينة لعلامة الجودة الفلاحية وعلامة الجودة البحرية، البيان الجغرافي وتسمية المنشأ المعترف بها وكذا للمنتجين والمحولين المستفيدين من هذه العلامات مع الإشارة إلى كل التغييرات التي أدخلت على دفاتر التحملات وكذا سحب العلامات المذكورة¹³.

المادة 1416

يمكن لكل بيان جغرافي أو تسمية منشأ مصادق عليها من طرف البلد الأصلي أن تتمتع في المغرب بحماية تمنح لها طبقاً لمقتضيات هذا القانون¹⁵.

10- تم تغيير وتنظيم المادة 13 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

11- تم تغيير وتنظيم المادة 14 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

12- تم تغيير وتنظيم المادة 15 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

13- أنظر المادة 4 من المرسوم رقم 2.08.403، السالف الذكر.

المادة 4

" تبلغ الهيئة الحكومية المكلفة بالفلاحة الطالب بالقرار المتخذ فور توصلها برأي اللجنة فيما يخص طلبات منح العلامة المميزة للمنشأ والجودة.

في حالة الاعتراف بالعلامة المميزة للمنشأ والجودة المطلوب، تقوم المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالفلاحة بتسجيل هذه العلامة في السجلات المحددة في المادة 15 من القانون رقم 25.06 المشار إليه، ونشره في الجريدة الرسمية وتسجيله لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية."

14- تم تغيير وتنظيم المادة 16 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

15- أنظر المادة 11 من المرسوم رقم 2.08.403، السالف الذكر.

يتيح هذا الاعتراف للمستفيد تقديم طلب تسجيل هذه العلامات لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية طبقاً للقانون المتعلق بحماية الملكية الصناعية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.19 بتاريخ 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000)، كما وقع تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 31.05 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.97 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.190 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006).¹⁶

الباب الثالث: اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة

المادة 17¹⁷

تحدث لجنة وطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة يطلق عليها فيما يلي من هذا القانون اسم "اللجنة الوطنية"¹⁸.

تتكون اللجنة الوطنية من أعضاء يمثلون الإدارة والمؤسسات العمومية المعنية وأعضاء يمثلون المؤسسات العلمية المعنية، وكذلك من أعضاء يمثلون فدرالية غرف الفلاحية وفدرالية غرف الصيد البحري وممثل عن الهيئة بين المهنية المعنية للفلاحة أو للصيد البحري.

المادة 11

" طبقاً لمقتضيات القانون رقم 25.06 وهذا المرسوم ، تتم دراسة طلبات الاعتراف بعلامة مميزة للمنشأ والجودة الأجنبية المعترف بها في بلاد المنشأ حسب منظومة مماثلة لمقتضيات القانون المذكور رقم 25.06 والمسجلة طبقاً لمقتضيات المادة 16 من القانون المذكور رقم 25.06 قصد الاستفادة من الحماية الممنوحة لمقتضيات القانون المذكور.

في حالة ما إذا كان بلد المنشأ لا يتوفر على نظام الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة مماثل للنظام المحدث بموجب القانون المذكور رقم 25.06، يمكن للبيانات الجغرافية وتسميات المنشأ المستفيدة من الحماية كعلامة جماعية أو علامة جماعية معتمدة أن تستفيد من هذه الحماية وفقاً لمقتضيات القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية ، كما تم تعديله وتتميمه بموجب القانون رقم 31.05 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.190 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006)."

16- القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.19 بتاريخ 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000)؛ الجريدة الرسمية عدد 4776 بتاريخ 2 ذي الحجة 1420 (9 مارس 2000)، ص 366. كما تم تغييره وتتميمه.

17- تم نسخ المادة 17 أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

18- أنظر المادة الأولى من المرسوم رقم 2.08.404 بتاريخ 6 ذي الحجة 1429 (5 ديسمبر 2008) المتعلق بتركيبة وكيفية عمل اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة؛ الجريدة الرسمية عدد 5694 بتاريخ 26 ذو الحجة 1429 (25 دجنبر 2008)، ص 4499.

المادة الأولى

" تحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة، اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة المنصوص عليها في المادة 17 من القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.56 بتاريخ 17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008) المشار إليه أعلاه."

تحدث اللجنة الوطنية لجنا فرعية منبثقة عنها للعلامات المميزة للمنشأ والجودة، توكل لها مهمة معالجة الملفات المعروضة عليها، ودراستها وإبداء الرأي بشأنها، وذلك حسب طبيعة المنتوجات موضوع الاعتراف ببيان جغرافي أو تسمية منشأ أو علامة جودة فلاحية أو علامة جودة بحرية.

كما يمكن للجنة الوطنية أن تحدث، عند الضرورة، لجانا تقنية مختصة تعهد إليها بدراسة مواضيع وملفات محددة.

المادة 18¹⁹

تتولى اللجنة الوطنية إبداء رأيها فيما يلي:

(أ) طلب الاعتراف بعلامة الجودة الفلاحية وعلامة الجودة البحرية والبيان الجغرافي وتسمية المنشأ المرفوعة إليها من طرف السلطة الحكومية المختصة؛

(ب) طلب الاعتراف بالبيان الجغرافي وتسمية المنشأ المقدمة في إطار المادة 16 أعلاه؛

(ج) الاعتراف بعلامة الجودة الفلاحية او علامة الجودة البحرية أو البيان الجغرافي أو تسمية المنشأ؛

(د) المصادقة على نماذج الرموز للعلامات المميزة للمنشأ والجودة التي يجب أن توضع على المنتوجات؛

(هـ) منح أو سحب الرخص لهيئات المصادقة والمراقبة؛

(و) طلب إعادة دراسة الملف المنصوص عليها في المادة 22 بعده.

وتستشار اللجنة الوطنية حول كل القضايا المتعلقة بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة ويمكن أيضا أن تقترح كل التدابير التي تساعد على حسن سير العمل والتنمية أو تهمين علامة مميزة في مجال زراعي محدد.

المادة 19

تحدد كيفية عمل اللجنة الوطنية وتأليفها وعدد أعضائها بنص تنظيمي.

الباب الرابع: منح العلامات المميزة للمنشأ والجودة

المادة 20

يجب على كل منتج أو محول يريد أن يستفيد من علامة مميزة للمنشأ والجودة، أن يلتزم باحترام بنود دفتر التحملات المتعلقة بالعلامة المميزة والحصول وفق الشكليات التنظيمية على المصادقة على منتوجه.

19- تم تغيير وتنظيم المادة 18 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

وتمنح المصادقة المذكورة من طرف السلطة الحكومية المختصة أو هيئة التصديق والمراقبة²⁰ أو شخص معنوي خاضع للقانون العام، معتمد من لدنها لهذا الغرض، عندما يستجيب المنتج المعني لشروط الإنتاج أو التحويل المنصوص عليها في دفتر التحملات المتعلقة بالعلامة المعنية.

المادة 21²¹

إذا تبين بعد منح علامة جودة فلاحية أو علامة جودة بحرية أو بيان جغرافي أو تسمية منشأ، أن المنتج لم يعد يستجيب لبعض الشروط المنصوص عليها في دفتر التحملات، تقوم الإدارة أو الهيئة المانحة لهذه المصادقة بتعليق الاستفادة من استعمال هذه العلامة المميزة المذكورة لمدة لا تتعدى ستة (6) أشهر، تحدد في قرار التعليق، وتمكن هذه المدة المستفيدة من التقيد ببنود دفتر التحملات من جديد.

وتسحب المصادقة عند انصرام المدة المذكورة إذا لم تتوفر في المنتج بعض الشروط المطلوبة في دفتر التحملات. وبذلك يفقد المنتج الاستفادة من العلامة المميزة للمنشأ والجودة.

وفي حالة استيفاء شروط دفتر التحملات، يوضع حد لإجراء التعليق ويمكن للمنتج المعني من جديد حمل العلامة المميزة للمنشأ والجودة التي كان يستفيد منها.

المادة 22

يمكن لكل منتج أو محول، رفضت له هيئة المصادقة والمراقبة المصادقة على طلب الاستفادة من علامة مميزة للمنشأ والجودة لمنتوجه أو سحبت منه المصادقة التي كان يستفيد منها المنتج، أن يطالب السلطة الحكومية المختصة، داخل أجل شهرين (2)، ابتداء من تاريخ هذا الرفض أو السحب بإعادة دراسة ملفه.

وتبت السلطة الحكومية المختصة في الطلب، بعد استشارة اللجنة الوطنية، داخل أجل الشهرين (2) المواليين لتاريخ التوصل بالطلب.

المادة 23

تعتمد هيئات المصادقة والمراقبة المنصوص عليها في المادة 20 أعلاه وفق الشكليات التنظيمية، بعد استشارة اللجنة الوطنية المشار إليها في المادة 17 من هذا القانون.

20- أنظر المادة 5 من المرسوم رقم 2.08.403، السالف الذكر.

المادة 5

" يتم اعتماد هيئات التصديق والمراقبة المنصوص عليها في المادة 20 من القانون رقم 25.06 المشار إليه بقرار الوزير المكلف بالفلاحة وفق الشروط المحددة في المادة 23.

يمكن اعتماد هيئة التصديق والمراقبة من أجل تصديق علامة واحدة أو عدة علامات مميزة للمنشأ والجودة حسب الخصائص المتطلبة عند اعتمادها.

21- تم تغيير وتنظيم المادة 21 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

وتصدر اللجنة الوطنية رأيها داخل أجل شهرين (2) ابتداء من تاريخ إعلانها. وبعد انصرام الأجل المذكور وفي غياب جواب من طرف اللجنة الوطنية، يعتبر أن هذه الأخيرة قد أبدت رأيها بالموافقة.

المادة 24

يجب على هيئات المصادقة والمراقبة، من أجل اعتمادها:

- 1- التوفر على كل ضمانات الحياد والاستقلالية، ويجب على الخصوص أن يتم إثبات، عند طلب الاعتماد، أن الهيئة المعنية ومديريها ومسيريها غير معنيين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بأي شكل من الأشكال، بتسليم أو عدم تسليم العلامة المميزة للمنشأ والجودة أو بقائها أو سحبها؛
- 2- استيفاء الشروط المحددة من لدن السلطة الحكومية المختصة فيما يتعلق بالكفاءات التقنية في مجال الجودة الغذائية والمؤهلات البشرية والمادية المطلوبة لإنجاز المراقبة المنصوص عليها في دفاتر التحملات.

المادة 25

إذا تم الإخلال بشرط أو مجموعة من الشروط المنصوص عليها في المادة 24 أعلاه التي اعتمدت لتسليم رخصة لهيئة المصادقة والمراقبة، يعلق الاعتماد المذكور لمدة محدد لا تتجاوز ستة (6) أشهر، مبينة في قرار التعليق، تسمح للمستفيد من الاعتماد المذكور باحترام الشروط المطلوبة من جديد.

عند انصرام الأجل المذكور، وإذا لم يتم استيفاء الشروط المطلوبة، يسحب الاعتماد بعد استشارة اللجنة الوطنية.

وفي حالة استيفاء الشروط المطلوبة من جديد، يوضع حد لإجراء تعليق الاعتماد.

المادة 26

تحدد بنص تنظيمي الإجراءات والشكليات التي تقوم الهيئات المكلفة بالمصادقة والمراقبة وفقها بتسليم الاعتمادات وتعليقها وسحبها وكذلك تلك المتعلقة بوضع حد لإجراء التعليق.

الباب الخامس: استعمال العلامات المميزة للمنشأ والجودة

المادة 27

يخضع استعمال العلامة المميزة للمنشأ والجودة لنتائج مراقبة احترام بنود دفتر التحملات المتعلقة بالعلامة المعنية التي تقوم به دوريا الإدارة أو الهيئة المصادقة والمراقبة التي صادقت على المنتج المعني.

وتتنجز عمليات المراقبة المذكورة بناء على برنامج للمراقبة المنصوص عليه في دفتر التحملات على مدار سلسلة إنتاج المنتج المعني و/ أو تحويله.
ويتحمل المستفيد من العلامة المميزة للمنشأ أو الجودة المصارييف المترتبة عن مستلزمات المراقبة المذكورة.

المادة 28²²

دون الإخلال بالتشريع الجاري به العمل في مجال عنونة المواد الغذائية، يجب أن تحمل المنتوجات المستفيدة من العلامات المميزة للمنشأ أو الجودة، علامة تعريفية مرئية أو رمزا يحمل "علامة الجودة الفلاحية" أو "علامة الجودة البحرية" أو "بيان جغرافي محمي" أو "تسمية منشأ محمية"، متبوع باسم المنتج، بالنسبة لعلامة الجودة الفلاحية أو علامة الجودة البحرية، وباسم البيان الجغرافي المحمي أو إسم تسمية المنشأ المحمية بالنسبة لهذين الأخيرين²³.

ويدل استعمال هذا الرمز الموضوع على المنتج أو تعبئته أن هذا الأخير يستفيد من العلامة المميزة للمنشأ أو للجودة الممثلة بهذا الرمز وأنه يحترم دفتر التحملات المطابق للعلامة المميزة المذكورة.

وتنشر في الجريدة الرسمية النماذج والتغييرات التي أدخلت على نماذج العلامات التعريفية المرئية أو الرموز مرفقة بالقرارات المنصوص عليها في المادة 14 أعلاه.
وتمسك السلطة الحكومية المختصة التي قامت بهذا النشر سجلا محينا تحفظ فيه النماذج التي تم نشرها.

المادة 29

يجب ألا يخلق استعمال رمز أو علامة تجارية في عنونة المنتج، بالنسبة للمواد الحاملة للبيان الجغرافي المحمي أو تسمية المنشأ المحمية، أي لبس لدى المستهلك من حيث طبيعة المنتج أو ماهيته أو مقوماته أو منشأه الأصلي.

المادة 30²⁴

يمنع استعمال إشارة لتحديد المكان الأصلي أو المصدر، من أجل تسمية البيع أو من أجل العنونة أو من أجل إشهار منتج، من شأنها أن:
(أ) تغير تسمية معروفة كعلامة الجودة الفلاحية أو علامة الجودة البحرية أو بيان جغرافي محمي أو تسمية منشأ محمية؛

22- تم تغيير وتنظيم المادة 28 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

23- أنظر المادة 12 من المرسوم رقم 2.08.403، السالف الذكر.

المادة 12

" ترفق بهذا المرسوم نماذج العلامات التعريفية المرئية أو الرموز التي يجب أن تستعمل من طرف المستفيدين من بيان جغرافي محمي أو تسمية منشأ محمية المحددة في المادة 28 من القانون رقم 25.06 المشار إليه أعلاه."

24- تم تغيير وتنظيم المادة 30 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

ب) توقع المستهلك في الغلط بخصوص مواصفات هذا المنتج؛

ج) تمس بالطبيعة المميزة للحماية المخصصة لعلامة الجودة الفلاحية أو لعلامة الجودة البحرية أو للبيان الجغرافي المحمي أو لتسمية المنشأ المحمية، بما في ذلك الحالة التي يكون فيها المنشأ الحقيقي للمنتج مبينا عليه أو عندما تكون تسمية مترجمة أو عندما تكون التسمية مرفوقة ببيانات مثل "نوع" أو "صنف" أو "نمط" أو "طريقة" أو كل إشارة أخرى مماثلة.

الباب السادس: حماية العلامات المميزة للمنشأ والجودة

المادة 31

لا تخضع البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ المعترف بها والممنوحة طبقا لهذا القانون لمقتضيات المواد 1-182 إلى 182-3 من القانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.19 بتاريخ 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000)، كما وقع تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 31.05 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.97 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.190 بتاريخ 15 من محرم 1427 (14 فبراير 2006).

وتسجل السلطة الحكومية المختصة البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ المعترف بها والممنوحة طبقا لمقتضيات هذا القانون لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

المادة 32²⁵

تستعمل علامة الجودة الفلاحية وعلامة الجودة البحرية والبيان الجغرافي وتسمية المنشأ وتمثيلها الشكلي ورموزها بصفة جماعية.
ويبقى البيان الجغرافي وتسمية المنشأ في ملكية السلطة الحكومية المختصة التي قامت بنشرها وتسجيلها طبقا لمقتضيات المواد 14 و28 و31 من هذا القانون.

المادة 33

لا يمكن للبيان الجغرافي المحمي وتسمية المنشأ المحمية أن تكون ذات طبيعة عامة أو أن تدرج في ملك العموم.

المادة 34

يمنع استعمال بيان جغرافي محمي أو تسمية منشأ محمية لكل منتج غير المنتوجات المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون ولكل شخص ذاتي أو معنوي ولكل خدمة، إذا كان الاستعمال المذكور من شأنه أن يغير أو أن يضعف من قيمة البيان الجغرافي المحمي أو تسمية المنشأ المحمية المعنيين.

25- تم تغيير وتتميم المادة 32 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

المادة 35

عندما تنشر علامة مميزة للمنشأ والجودة بالجريدة الرسمية، لا يمكن وضع أو تسجيل أي علامة توحى بهذه العلامة. كما لا يمكن أن يستعمل أي شكل تمثيلي من شأنه أن يوحي بالرموز المنشورة.

الباب السابع: بحث وإثبات المخالفات

المادة 36

يتم بحث وإثبات المخالفات لمقتضيات من هذا القانون طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 13.83 المتعلق بزجر الغش عن البضائع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.83.108 بتاريخ 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984)²⁶.

الباب الثامن: المخالفات والعقوبات

المادة 37

دون الإخلال بمقتضيات مجموعة القانون الجنائي المصادق عليها بالظهير الشريف رقم 1.59.413 الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1384 (26 نوفمبر 1962)، كما تم تغييرها وتنميتها، يعاقب بغرامة قدرها 50.000 إلى 500.000 درهم:

- 1- كل من استعمل علامة مميزة للمنشأ والجودة أو وضع على المنتج رمزا يمثل هذه العلامة، دون أن يستفيد المنتج المعني من المصادقة المنصوص عليها في المادة 20 من هذا القانون أو استمر في استعمالها رغم سحب المصادقة منه؛
- 2- كل من صادق على المنتجات دون الاستفادة من الاعتماد المنصوص عليه في المادة 23 أعلاه؛
- 3- كل هيئة مصادقة ومراقبة استمرت في المصادقة على المنتجات رغم تعليق أو سحب الاعتماد منها.

المادة 38²⁷

دون الإخلال بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في القانون رقم 13.83، المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع والقانون رقم 17.97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية، يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم كل من استعمل:

²⁶- القانون رقم 13.83 المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.83.108 بتاريخ 9 محرم 1405 (5 أكتوبر 1984)؛ الجريدة الرسمية عدد 3777 بتاريخ 27 جمادى الآخرة 1405 (20 مارس 1985)، ص 395.

²⁷- تم تغيير وتنميتها المادة 38 أعلاه، بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم 51.14، السالف الذكر.

1. رمزا أو علامة تجارية في عنونة المنتج، بالنسبة للمواد الحاملة للبيان الجغرافي المحمي أو تسمية المنشأ المحمية، من شأنها أن تخلق لبسا لدى المستهلك من حيث طبيعة المنتج أو ماهيته أو مقوماته أو منشئه الأصلي خرقا لمقتضيات المادة 29 أعلاه؛
2. إشارة لتسمية البيع أو العنونة من أجل الإشهار لمنتوجه، من شأنها أن توقع المستهلك في الغلط حول المنشأ أو المواصفات الخاصة بهذا المنتج أو من شأنها المساس بمميزات علامة الجودة الفلاحية أو علامة الجودة البحرية أو البيان الجغرافي المحمي أو تسمية المنشأ المحمية، خلافا لمقتضيات المادة 30 أعلاه؛
3. طريقة تقديم المنتج من شأنها أن توقع المستهلك في الغلط حول منشئه الأصلي والإيحاء له بأن هذا المنتج يستفيد من العلامة المميزة للمنشأ والجودة؛
4. تسمية علامة جودة فلاحية أو علامة جودة بحرية أو بيان جغرافي محمي أو تسمية منشأ محمية لمنتوج غير المنتوجات المنصوص عليها في هذا القانون أو لكل شخص ذاتي أو معنوي أو لخدمة بشكل يغير أو يضعف من شهرة العلامات المميزة للمنشأ والجودة المذكورة خرقا لمقتضيات المادة 34 أعلاه.

الباب التاسع: مقتضيات ختامية

المادة 39

تدخل مقتضيات هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشر النصوص المتخذة لتطبيقه.

فهرس

قانون رقم 25.06 يتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتجات الفلاحية والبحرية	
4	
الباب الأول: مقتضيات عامة	4
الباب الثاني: الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة	6
الباب الثالث: اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة	12
الباب الرابع: منح العلامات المميزة للمنشأ والجودة	13
الباب الخامس: استعمال العلامات المميزة للمنشأ والجودة	15
الباب السادس: حماية العلامات المميزة للمنشأ والجودة	17
الباب السابع: بحث وإثبات المخالفات	18
الباب الثامن: المخالفات والعقوبات	18
الباب التاسع: مقتضيات ختامية	19
فهرس	20